● أخبار قصيرة

إيلاء الأولوية لمعيشة المواطنين في دراسة نفقات الميزانية

صرح رئيس مجلس الشورى الاسلامي انه عند تنظيم النفقات، تُعطى الأولوية لدفع الرواتب، وتنفيذ خطة مشروع قانون السلع، وقضايا معيشة المواطنين. وقال محمد باقر قاليباف، الأحد، بخصوص استكمال قسم المتطلبات في مشروع قانون الميزانية وفحص جداول الموارد: يجب إحالة هذه الأمور إلى لجنة التنسيق والمواءمة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بعد مراجعة الجداول. وفي إشارة إلى الجدول رقم ٥ من مشروع قانون الميزانية، أضاف: يجب مراعاة آثار الموافقات الواردة في قسم المتطلبات، بما في ذلك البنود المطروحة في مختلف الفقرات، بدقة في الموارد والنفقات، وعلى لجنة التنسيق والمواءمة تطبيق ذلك بطريقة متسقة عند مراجعة الجداول. وتابع: من الضروري إعطاء الأولوية لدفع الرواتب، وتنفيذ خطة مشروع قانون السلع الأساسية، ومعالجة قضايا معيشة المواطنين عند ترشيد الإنفاق، وينبغي إيلاء هذا الموضوع اهتماماً خاصاً في لجنة التنسق والمواءمة.

٢٠ مليار يورو.. سقف استخدام التمويل الأجنبي

أعلن المتحدث باسم لجنة التنسيق والمواءمة بمجلس الشورى الإسلامي عن تحديد سقف استخدام التمويل الأجنبي والاستثمار الأجنبي والتمويل لتطوير البنية التحتية وتعزيز الاستثمار الأجنبي في البلاد عند ٢٠ مليار يورو. وقال مجتبى يوسفي، في اجتماع المجلس يوم الأحد، خلال مراجعة البند السادس من جدول موارد مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٤٠٥هـ.ش (يبدأ في ٢١ آذار/ مارس): نظرًا لنقص الموارد وزيادة الإنفاق الحكومي، لا يتم توفير قروض لمشاريع البناء، أو إذا تم النظر فيها في الموازنة، فعند تخصيص مشروع بناء، يتم تخصيص قرض له في الجداول؛ ولكن في أفضل الأحوال، لا تتجاوز نسبة التمويل المخصص له ٣٠٪. وأضاف: لهذا السبب، يتجاوز متوسط عمر مشاريع البناء في البلاد عشرين عامًا، وقد تسببت المشاريع المتوقفة في تأخر في تقديم الخدمات.

باشينيان: توسيع التعاون مع طهران يأتي ضمن أولوياتنا

أكد رئيس الوزراء الأرميني نيكول باشينيان، خلال لقائه السفير الإيراني الجديد في يريفان خليل شيرغلامي، بأن تطوير التعاون بين البلدين بمختلف المجالات يُعدّ أولوية رئيسية لحكومته. وأشار باشينيان إلى المصالح المشتركة بين أرمينيا وإيران، معرباً عن أمله في أن تشكل فترة مهام السفير الإيراني الجديد فرصة لتعميق العلاقات الثنائية وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والإقليمي، لافتاً إلى أن العلاقات الأرمينية-الإيرانية دخلت مرحلة من الحيوية غير المسبوقة.
من جهته، نقل شيرغلامي تحيات الرئيس بزشكيان إلى رئيس الوزراء الأرميني، معرباً عن تقديره لحفاوة الاستقبال، ومؤكداً على الروابط التاريخية والعميقة التي تجمع بين الشعبين الإيراني والأرميني.

سلسلة الصناعات البتروكيماوية والتعدينية والمعدنية تشكّل عمودها الفقري

٤١ ملياراً و٢٤٣ مليون دولار.. قيمة صادرات إيران خلال ٩ أشهر

أعلنت منظمة تنمية التجارة الإيرانية أن إجمالي صادرات السلع من البلاد، خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري (بدأ ٢١ في مارس/ آذار ٢٠٢٥)، بلغ ١١٨ مليوناً و٩٠١ ألف طن، بقيمة ٤١ ملياراً و٢٤٣ مليون دولار، مسجلاً نمواً بنسبة ١٪ من حيث الوزن مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. كما بلغ متوسط سعر الطن الواحد من السلع المصدّرة خلال هذه الفترة ٣٤٧ دولاراً.
وتشير مراجعة وجهات التصدير إلى ترسيخ مكانة السلع الإيرانية في الأسواق الرئيسية بالمنطقة وآسيا، وهو ما يمكن ملاحظته بوضوح في الأسواق الخمسة الأولى للصادرات الإيرانية.
وبحسب البيانات، فإن أكبر خمسة أسواق لصادرات إيران حالياً، هي:
- الصين بقيمة ١٠ مليارات و٢١٢ مليون دولار (حصة ٢٥٪)
- العراق بقيمة ٧ مليارات و٣٩٥ مليون دولار (حصة ١٨٪)
- الإمارات بقيمة ٥ مليارات و٨١٦ مليون دولار (حصة ١٤٪)
- تركيا بقيمة ٥ مليارات و٥ ملايين دولار (حصة ١٢٪)
- أفغانستان بقيمة مليار و٨٧٧ مليون دولار (حصة ٥٪)

وفي المجمل، استحوذت هذه الدول الخمس على ٧٤٪ من إجمالي صادرات البلاد، ما يعكس عمق العلاقات التجارية والقدرة العالية على توسيع التعاون الاقتصادي مع الشركاء الإقليميين والآسيويين.

دور الصناعات المحرّكة في الصادرات

يُظهر تركيب السلع المصدّرة أن سلسلة الصناعات البتروكيماوية والتعدينية والمعدنية لا تزال تشكل العمود الفقري للصادرات غير النفطية في البلاد.
وشملت أبرز السلع المصدّرة خلال الفترة المذكورة: الميثانول، القار النفطي، البيوتان المسال، سبائك الحديد والصلب غير المخلوط، أنواع اليوريا، الغازات النفطية الأخرى والهيدروكربونات الغازية المسالة، خام الحديد ومركزاته، البولي إيثيلين بدرجات مختلفة، الحاويات، قضبان الحديد والصلب المدرفلة على الساخن، والألمنيوم غير المشغول.
ويعكس هذا التركيب استمرار المزايا النسبية لإيران في مجالات الطاقة والصناعات التعدينية والمعدنية، إضافة إلى الإمكانات الكبيرة لتوسيع صادرات المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى في هذه القطاعات.

مسار التجارة الخارجية يؤكد استمرار التفاعلات الاقتصادية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين، ووجود طاقة ملحوظة لتوسيع الأسواق المستهدفة

قيمة الواردات

خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، بلغت واردات البلاد ٢٩ مليوناً و٣٢٥ ألف طن، بقيمة ٤٤ ملياراً و١٥١ مليون دولار. كما سُجل متوسط سعر الطن الواحد من السلع المستوردة خلال هذه الفترة عند ١٥٠٦ دولارات.
وضمّت أكبر خمسة مصادر للواردات الإيرانية كلاً من: الإمارات، الصين، تركيا، الهند وألمانيا، حيث استحوذت هذه الدول مجتمعة على ٨٠٪ من إجمالي واردات البلاد.
كما جاءت روسيا، هولندا، هونغ كونغ، عُمان وسويسرا ضمن قائمة الدول العشر الأولى المتعاملة تجارياً مع إيران في جانب الاستيراد.

أبرز السلع المستوردة

أهمّ الواردات خلال الفترة المذكورة، شملت: الذهب، الذرة العلفية، زيت بذور عباد الشمس، الهواتف الذكية، الأرز، فول الصويا، قطع منفصلة لإنتاج السيارات، الشعير (باستثناء البذور)، القمح العادي، كسبة فول الصويا، الخلايا الفوتوفولتية (الألواح الشمسية) وزيت النخيل.
ويُظهر تركيب الواردات أن التركيز الأساسي كان على توفير السلع الأساسية، ومدخلات الثروة الحيوانية والزراعة، والمواد الأولية للإنتاج، إلى جانب بعض السلع الرأسمالية والمرتبطة بالتكنولوجيا، في إطار دعم الإنتاج المحلي وتعزيز سلسلة القيمة والحفاظ على الأمن الغذائي.

استمرار ديناميكية التجارة الخارجية

تشير إحصاءات التجارة الخارجية، خلال الفترة المذكورة، إلى استمرار حيوية النشاط التجاري، وترسيخ الأسواق التصديرية المستهدفة، وتعميق التعاون الإقليمي، والدور الفاعل للصناعات المحركة في قطاع الصادرات. وفي المقابل، فإن الإدارة الموجهة للواردات مع التركيز على احتياجات الإنتاج والسلع الأساسية تعكس نهجاً متوازناً في السياسة التجارية للبلاد.
وبشكل عام، فإن مسار التجارة الخارجية خلال هذه الفترة يؤكد استمرار التفاعلات الاقتصادية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين، ووجود طاقة ملحوظة لتوسيع الأسواق المستهدفة خلال الأشهر المقبلة.

وزير النفط، مشيراً إلى انعقاد الاجتماع التاسع عشر للجنة الاقتصادية المشتركة:

الاجتماع الإيراني-الروسي فرصة مهمّة لتعميق العلاقات الاستراتيجية

اعتبر وزير النفط الإيراني أن انعقاد الاجتماع التاسع عشر للجنة المشتركة الإيرانية - الروسية يشكل فرصة مهمة لتعميق العلاقات الاستراتيجية بين طهران وموسكو، مؤكدًا أن تعزيز التعاون الاقتصادي بين إيران وروسيا يمكن أن يؤدي دورًا مؤثرًا في رفع القدرات الاقتصادية للبلدين والمساهمة في بلورة نظام قائم على المصالح المشتركة.
وأعلن محسن باك نجاد، السبت، أن انعقاد الاجتماع التاسع عشر للجنة خلال الفترة من الإثنين إلى الأربعاء (١٦ إلى ١٨ فبراير)، يُعدّ فرصة مهمة لتعميق العلاقات الاستراتيجية بين طهران وموسكو في مختلف المجالات الاقتصادية.
وأشار باك نجاد إلى عقد اجتماع تنسيقي بمشاركة نواب ومسؤولي الجهات التنفيذية المعنية يوم الإثنين الماضي (٨ فبراير)، موضحًا أنه جرى خلال هذا الاجتماع استعراض أحدث أوضاع التعاون الثنائي، ومراجعة مستوى التقدم في تنفيذ القرارات السابقة، إلى جانب تلخيص أولويات ومقترحات الجهات المختلفة تمهيدًا لطرحها في الاجتماع المرتقب، وقال: إن الاجتماع مع نواب الجهات التنفيذية شدد على أهمية العلاقات بين إيران والاتحاد الروسي، بهدف ضمان عمل جميع الجهات بانسجام وتنسيق كاملين لتوفير الأرضية اللازمة لتحقيق الأهداف المشتركة وتسريع تنفيذ المشاريع ذات الأولوية.
وأوضح باك نجاد: أنه خلال الاجتماع التاسع عشر ستجري دراسة وصياغة المشاريع والاتفاقيات ذات الأولوية في مجالات التجارة والطاقة والنقل والشؤون المالية والمصرفية والطاقة النووية السلمية والصحة والعلاج، إلى جانب قطاعات اقتصادية أخرى، وذلك في إطار اجتماعات خبراء تُعقد يومي ١٦ و١٧ فبراير، على أن تُوقّع الوثائق النهائية للتعاون في ١٨ فبراير.
وفي إشارة إلى الأوضاع الإقليمية والدولية، لفت وزير النفط إلى أن تعزيز التعاون الاقتصادي بين إيران وروسيا يمكن أن يسهم بدور فاعل في رفع القدرات الاقتصادية للبلدين والمساعدة على تشكيل نظام قائم على المصالح المشتركة، وقال: إن التنسيق القائم بين الجهات التنفيذية، وتقسيم المهام، والجهود المتواصلة التي تبذلها أمانة اللجنة لمتابعة تنفيذ القرارات والوصول بها إلى نتائج ملموسة، من شأنها أن تمهّد لتتويج الاجتماع التاسع عشر للجنة المشتركة بتوقيع وثائق تعاون مهمة وفتح فصل جديد في العلاقات الاقتصادية بين طهران وموسكو.

نائب وزير الخارجية لشؤون الدبلوماسية الاقتصادية:

التركيز على النتائج والمكاسب الاقتصادية من محاور المفاوضات النووية

أكد نائب وزير الخارجية لشؤون الدبلوماسية الاقتصادية، حميد قنبري، أن التركيز على النتائج وتحقيق المكاسب الاقتصادية يشكل النهج الأساسي في الجولة الحالية من المفاوضات النووية؛ مشيراً إلى أن المصالح الاقتصادية للطرف المقابل أخذت أيضاً بعين الاعتبار؛ وعليه، فإن الإفراج عن الأصول الإيرانية المجمدة يعدّ أحد مكونات الاتفاق المحتمل الذي يتم متابعة تفاصيله.
وأفادت وكالة الجمهورية الاسلامية للأنباء "إرنا"، في تقرير لها، بأنه عقد يوم السبت "اجتماع مجلس رؤساء اللجان التابعة لغرفة التجارة مع نائب وزارة الخارجية لشؤون الدبلوماسية الاقتصادية، مع التركيز على ضرورة إعادة تعريف التعاون الثنائي، وإعداد خارطة طريق واضحة لتعزيز الارتباط الهيكلي بين القطاع الخاص والجهاز الدبلوماسي في البلاد".
وصرح قنبري، خلال الاجتماع، بأن وزارة الخارجية تحتاج في سياق أنشطتها الاقتصادية إلى خبرات واختصاصات اللجان بغرفة التجارة؛ مرحباً بإقامة تواصل منتظم مع اللجان التخصصية للإفادة من آراء القطاع الخاص في القضايا الاقتصادية الداخلية والخارجية. كما أعلن نائب وزير الخارجية عن تشكيل ٢٠ مكتباً اقتصادياً في الوزارة تتناظر مع اللجان التخصصية في الغرفة الإيرانية؛ مؤكداً ضرورة معالجة الثغرات في مجال التواصل بين الجانبين.

وشدد قنبري على أن إيران دخلت المفاوضات الحالية مستخلصة العبر من الاتفاق النووي السابق؛ مؤكداً بأن تحقيق نتائج ملموسة ومكاسب اقتصادية يمثل أولوية أساسية في هذه الجولة من التفاوض.

صادرات إيران إلى سلطنة عمان تنمو بنسبة ٣٠٪

أعلن رئيس غرفة التجارة الإيرانية - العمانية المشتركة عن نمو بنسبة ٣٠٪ في الصادرات الإيرانية إلى سلطنة عمان خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي الإيراني (بدأ في ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٢٥)، وأعرب عن أمله في أن يستمر هذا النمو.
وقال جمال رزاقي جهرمي، أمس الأحد: إن حجم التبادل التجاري بين إيران وسلطنة عمان شهد نمواً خلال السنوات الأربع الماضية. وأضاف: ارتفع حجم الصادرات الإيرانية إلى سلطنة عمان بنسبة ٣٠٪ خلال الأشهر التسعة الأولى من هذا العام. وأعرب عن أمله في استمرار هذا النمو، قائلاً: يسعى الناشطون الاقتصاديون والغرفة التجارية المشتركة بين البلدين إلى تحقيق نمو أكبر في العام المقبل.
وفي إشارة إلى أسباب هذا النمو التجاري، قال رزاقي جهرمي: لطالما كانت لإيران علاقات سياسية ودية مع سلطنة عمان، مما أدى إلى توسيع العلاقات التجارية بين النشطاء الاقتصاديين في البلدين.